

الاندبندنت: الازمة الخليجية تنتقل الى محاكم لندن.. دعوة باعتقال مسؤولين اماراتيين بتهمة تعذيب رجال مخابرات قطريين هربوا معدات تجسس



قال الكاتب البريطاني روبرت فيسك، إن شرطة العاصمة في لندن ستجد نفسها في غضون ساعات قليلة "متورطة في أزمة الخليج".

وذلك عندما يقدم محامون من المملكة المتحدة نيابة عن ثلاثة شخصيات قطرية بارزة، أدلة حول "تعذيب مزعوم، وسجن غير قانوني"، يلومون فيه ما يصل إلى 10 من كبار المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة - بمن فيهم وزير حكومي ومستشار أمني رفيع المستوى، حسب ما يقول الكاتب في مقال نشر بصحيفة "إندبندنت" البريطانية.

ويشير المقال إلى أن محامية حقوق الإنسان رودني ديكسون ستسلم التفاصيل المتعلقة بالضرب المزعوم والتعذيب والسجن غير القانوني للقطريين الثلاثة، وأحدهم قريب من رئيس جهاز أمن الدولة القطري، بموجب أحكام قانون العدالة الجنائية لعام 1988 الذي يسمح للشرطة البريطانية بالتحقيق واعتقال الرعايا الأجانب الذين يدخلون المملكة المتحدة إذا كان يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب أو التعذيب أو أخذ رهائن في أي مكان في العالم.

ويقول فيسك إن رئيسة الوزراء تيريزا ماي التي قررت قبل بضعة أسابيع أن تبقي تقرير الشرطة البريطانية حول "تمويل الإرهاب" سرياً، خوفاً من أن يزعج المملكة العربية السعودية، ستكون بلا شك منزعجة لاكتشاف أن الشرطة يطلب منها الآن التحقيق في ارتكاب "جرائم" من كبار المسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي واحدة من أقرب حلفاء المملكة العربية السعودية في النزاع مع قطر.

ويوضح الكاتب البريطاني أن أحد القطريين الثلاثة اتهم مرارا بأنه عضو في جماعة الإخوان المسلمين، وهي الجماعة الإسلامية ذاتها التي اتهم السعوديون قطر بدعمها. وطبقا للرجل نفسه - المرتبط بالشرطة السرية القطرية - تعرض للضرب والصعق بالكهرباء واحتجز في الحبس الانفرادي لمدة عام تقريبا. ويسمح القسم 134 من قانون العدالة الجنائية، للشرطة أو وكالات الحدود البريطانية أن تسأل أي شخص، بما في ذلك الشخصيات العربية الغنية التي تزور بريطانيا في عطلات، عن التعذيب وجرائم الحرب المرتكبة في الخارج.

ويقول فيسك إنه من المثير للسخرية، أن القطريين يرغبون في إحراج إخوانهم الإماراتيين خلال الأزمة السياسية الباهظة الثمن التي تشمل بشكل رئيسي السعودية وقطر. وقد تكون سخرية حقيقية. وطالب السعوديون قطر بإنهاء "تمويلها" لـ"الإرهاب" وإغلاق محطة تلفزيون "الجزيرة" الدولية وقطع العلاقات مع إيران. وكما يقول كل العرب تقريبا، فإن هذه الأزمة - التي كانت مفتعلة إلى حد ما منذ بداية حكم دونالد ترامب الذي يبيع أسلحة بمليارات الدولارات إلى كل من السعودية وقطر - حول إيران، وعن رغبة العالم العربي "السني" في سحق إيران "الشيعية" في العراق وسوريا ولبنان، على حد وصف الكاتب. ويضيف الكاتب البريطاني إن الرئيس الأمريكي - أيد خلال لحظات من الوضوح والجنون - السياسة السعودية ضد إيران، التي أيدتها إسرائيل بحماس أيضا. وهكذا يمكن أن ينظر إليه كمحاولة لإماتة السياسة في الشرق الأوسط في هذا السياق المسمم للغاية.

ويتابع فيسك أن القضية تم تجريدتها من جوانبها القانونية، وأصبحت تؤكد العلاقات القاتمة بين دول الخليج العربي ووضع المعايير الإنسانية عند استجواب الشرطة السرية التي يتباهى بها أولئك الذين يحمون أمراء منطقة.

ويضيف أنه بعد اعتقال القطريين الثلاثة - أحدهم في مطار دبي، واثنين آخرين أثناء عبورهما الحدود البرية السعودية إلى الإمارات - كان سجنهما والتعذيب المزعوم بين عامي 2013 و2015، كانوا معروفين جيدا لدى السلطات القطرية التي فضلت محاولة حل المسألة دون دعاية. وقد اتهم أحد كبار موظفي الأمن القطريين بجلب معدات تجسس إلى الإمارات. وقدم اثنان من الرجال الثلاثة "اعترافات" على شريط فيديو للشرطة قبل الإفراج عنهما في مايو / أيار 2015، بعد أن أبلغا بأنهما سيطلق سراحهما إذا فعلا ذلك. وقد تمت هذه "الاعترافات" بعد أن قال الرجال إنهم تعرضوا للتعذيب المطول، بما في ذلك استخدام الكهرباء وتعليقهم رأسا على عقب من قبل المحققين.

ويقول فيسك إنه ربما كان الأمر قد انتهى - إذا لم يندلع الصراع العربي بين المملكة العربية السعودية وقطر، هذا الصيف، وإذا لم تقم السلطات الإماراتية ببث "اعترافات" اثنين من القطريين الثلاثة، إذا كانوا يسعون إلى مسح أسمائهم وفضيحة سجنهم المزعوم والتعذيب. وتتساءل الصحيفة "لماذا لم يأخذوا هذه الخطوة عندما أطلق سراحهم أكثر من منذ عامين. وهم يدعون أن "الاعترافات" أخذت منهم بعد أن تعرضوا للتعذيب. (سبوتنيك)

